

المؤتمر الوطني الأول لواقع الانتهاكات التي يتعرض لها الأشخاص ذوي الإعاقة في الأراضي
الفلسطينية ٢٠١٤

ورقة عمل حول آليات رصد وتوثيق الانتهاكات التي يتعرض لها
الأشخاص ذوي الإعاقة

الأستاذ طارق الحاج

نعلم جيدا انه لا يمكن تلخيص آليات رصد وتوثيق الانتهاكات المتعلقة بحقوق الإنسان بشكل عام وبحقوق الأشخاص ذوي الاعاقه بشكل خاص، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، في هذه الورقة القصيرة وفي هذا الوقت الممنوح لي لعرض هذه الورقة ومن خلال خبرتي في مجال رصد وتوثيق الانتهاكات مع مؤسسة الحق منذ ١٢ عاما وحتى اللحظة فإنني سأحاول اختزال هذه التجربة في هذه الورقة حيث أنني وخلال هذه السنوات قابلت عددا من الأشخاص ذوي الاعاقه ممن تعرضوا لانتهاكات في حقوقهم الأساسية سواء اكانت تلك الانتهاكات من قبل الاحتلال الإسرائيلي أو من قبل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية على المستوى الداخلي الفلسطيني.

وبما أن الحديث هنا يدور عن حقوق الأشخاص ذوي الاعاقه وحول تعرض هذه الحقوق للانتهاك فان هدف التوثيق وبشكل تلقائي هو جمع المعلومات المرتبطة بتلك الانتهاكات لذلك لابد من صياغة واعداد آليات محددة تساعد الباحثين والموثقين والمحققين على الوصول إلى تلك المعلومات وتوثيقها بالشكل القانوني وباليه تساعد لاحقا على وضع حد لتلك الانتهاكات وإعادة الحقوق إلى أصحابها بهدف تعزيز واقع هذه الفئة في المجتمع الفلسطيني لذلك فان رصد وتوثيق الانتهاكات هو اللبنة الاساسيه والخطوة الأولى في هذا الاتجاه.

قمنا في وحدة رصد وتوثيق الانتهاكات في مؤسسة الحق وبالتعاون مع الهيئة الاستشارية الفلسطينية بمناقشة آليات الرصد والتوثيق حول الموضوع المذكور سابقا وقمت بدوري بعرض عددا من التجارب الشخصية في توثيق ما تعرض له العديد من ذوي الاعاقه من انتهاكات خاصة من قبل الاحتلال الإسرائيلي واستعرضنا المشاكل والمعوقات التي تواجه الباحث الميداني خلال عملية التوثيق مع هذه الفئة من المجتمع الفلسطيني واليات التعامل مع هذه المعضلات لإعداد توثيق دقيق وشامل للخروج بدراسات وإحصائيات تعطي مؤشرات واقعية حول ما تعانيه هذه الفئة وحول ما تتعرض له من ممارسات وانتهاكات مرتبطة بحقوقها المحمية والمصانة ضمن القوانين المحلية والدولية وحول الجهات المسؤولة عن تلك الممارسات والانتهاكات.

وهنا لا بد من طرح العديد من الاسئلة وعلى رأسها لماذا نوثق وما هو الهدف من هذا التوثيق وما هي آليات الرصد والتوثيق التي يجب إتباعها للوصول إلى الأهداف المرجوة من كل هذه العملية؟.

تتعدد أساليب توثيق الانتهاكات جراء تعدد وتنوع الانتهاكات ذاتها وجراء تنوع الأهداف المرتبطة بعملية التوثيق، فهل أنا أوثق لإعداد الدراسات أو للخروج بإحصائيات أو للتدخل القانوني للحد من تلك الانتهاكات والممارسات؟ ، وفي حال قدرتنا على الاجابه على هذه الاسئلة وغيرها فانه يمكننا الشروع فورا باختيار الأسلوب و الآلية المناسبة لإعداد التوثيق اللازم لتحقيق الهدف المرتبط بذلك التوثيق.

ومن بين أشكال وأساليب التوثيق فانه يمكن اعتماد واستخدام أسلوب الاستمارة والتي يعمل عدد من الخبراء القانونيين بمساعدة من الخبراء بالعمل الميداني على إعدادها للوصول إلى حقائق وإحصائيات محددة والوصول إلى مؤشرات حول انتهاك محدد، ويرتبط شكل والاسئلة الواردة في الاستمارة بطبيعة المؤسسة وعملها فإذا ما كان الحديث يدور عن مؤسسة قانونية فان الاسئلة الواردة في الاستمارة ستختلف عن اسئلة استمارة خاصة بمؤسسة مجتمعية تعنى بفهم ودراسة واقع فئة محددة في مجتمع محدد، لذلك تعرف الاستمارة على انها وثيقة تشمل على

مجموعه من الاسئلة المتسلسلة والمجزئة الى اقسام وتستخدم للوصول الى ارقام ولحصائيات محدده حول انتهاكات محدده وبالتالي الوصول الى مؤشرات حول تلك الانتهاكات واثبات انماط وممارسات مستمرة كأن نقول مثلا ان لدينا استمارة خاصة لتوثيق هدم المنازل بحجة البناء بدون ترخيص واستمارة خاصة لتوثيق حالات الابعاد واستمارة اخرى لتوثيق حالات القتل على يد الاحتلال الاسرائيلي وما شابه من استمارات اخرى كل منها مرتبط بعنوان انتهاك محدد وواضح بهدف اثبات انماط تلك الانتهاكات والخروج بإحصائيات دقيقة وشامله.

ومن بين أهم أساليب واليات الرصد والتوثيق هو أسلوب " التصريح المشفوع بالقسم " والذي يؤخذ من الضحية أو شاهد العيان فقط وهي وثيقة قانونية أساسها الوضوح والدقة والتسلسل والتكامل ويجب أن تحتوي على تفاصيل الانتهاك لذلك يجب على الجهة التي تريد استخدام هذا الأسلوب لرصد وتوثيق الانتهاكات المرتبطة بحقوق الأشخاص ذوي الاعاقه أن تعمل على تدريب وتأهيل كادر قادر على اللجوء إلى هذا الأسلوب لتوثيق الانتهاكات وهنا تجدر الاشارة إلى وجود مؤسسات حقوقيه لها تجربة عريقة في مجال رصد وتوثيق الانتهاكات وعلى رأسها مؤسسة الحق والتي يمكن الاستعانة بخبراتها في الحصول على تدريب وتأهيل كادر قادر على استخدام أسلوب التصريح المشفوع بالقسم كأحد أساليب الرصد والتوثيق.

ومن اليات الرصد والتوثيق الهامه والفعالة هو اسلوب اعداد التقارير والذي يعتبر عنصرا اساسيا وضروريا في عملية توثيق الانتهاكات فبعد قيام الباحث والمحقق بجمع المعلومات عبر الاساليب سابقه الذكر يتوجب عليه اعداد تقرير مفصل حول ما توصل اليه من نتائج ومعلومات كما يمكنه ان يترك انطباعه الشخصي حول الانتهاك قيد التوثيق في نهاية ذلك التقرير وهنا عليه ايضا ان يرفق كافة الاوراق الثبوتية والرسمية التي تمكن من الحصول عليها في موضوع الانتهاك قيد التوثيق، مع الاشارة هنا الى تعدد وتنوع اشكال وأنواع التقارير والتي لا مجال لذكرها ضمن هذه الورقة السريعة.

ومن بين أساليب الرصد والتوثيق أيضا هو أسلوب التوثيق المرئي والذي يعد من بين الأساليب الحديثة الداعمة للتوثيق الكتابي حيث يعرف التوثيق المرئي على انه التوثيق الحي للانتهاكات وعلى سبيل المثال أن يقوم الباحث الميداني بتصوير جندي يطلق الرصاص على شخص من ذوي الاعاقه دون مبرر يستدعي ذلك أو تصوير مسؤول أو موظف في إحدى الوزارات أو المؤسسات الرسمية أو الاهليه يرفض استقبال شخص من ذوي الاعاقه للاستماع إلى شكواه أو معاناته، او تسجيل مقابله مصوره مع احد الضحايا او شهود العيان ، ورفاق ذلك التصوير مع التوثيق المكتوب فان ذلك يعتبر من أقوى أساليب رصد وتوثيق الانتهاكات وأكثرها دقة، وأشير هنا إلى أن مؤسسة الحق قامت بإنشاء وحدة خاصة بالتوثيق المرئي مرتبطة مباشرة مع وحدة رصد وتوثيق الانتهاكات وتعمل هذه الوحدة على إنتاج الأفلام القصيرة من وقت إلى آخر لتسليط الضوء على ممارسة وانتهاك محدد كأحد أساليب واليات التوثيق.

تتعدد وتنوع أساليب واليات رصد وتوثيق الانتهاكات وما سبق ذكره هو بعض أهم هذه الآليات حيث تلجئ كل مؤسسة إلى الأساليب التي تراها مناسبة أكثر لتحقيق الأهداف المرجوة من تلك العملية التوثيقية وتجب على الاسئلة الواردة في بداية هذه الورقة.

لا تخلو أي عملية توثيق مرتبطة بانتهاكات حقوق الإنسان بشكل عام، وبحقوق الأشخاص ذوي الاعاقه بشكل خاص، من صعوبات ومعوقات ربما تحول دون قدرة الباحث والموثق على تنفيذ عمله بشكل فعال وهذه المعوقات وإذا ما كانت متعلقة بشخص وطبيعة الباحث نفسه فانه يجب على الجهة والمؤسسة التي يعمل لديها هذا الباحث إيجاد الحلول السريعة والعاجلة لتجاوز هذا المعيق وأما إذا ما كانت هذه المشاكل والمعوقات مرتبطة بالضحية ذاته كان يكون الضحية أو الشاهد يعاني، وهنا أتحدث بشكل محدد عن الأشخاص ذوي الاعاقه، من عدم القدرة على التعبير عما تعرض له أو ما شاهده، أو عدم إدراكه لما يدور حوله أو خوفها من الحديث عما مورس بحقه، أو ما من انتهاكات وخاصة عندما يتعلق الأمر بانتهاكات جسديه مثل التعذيب أو الاعتداءات الجنسيه، وهذا أصعب معيق وتحدي يمكن أن يواجه الباحث أو الباحثة وقد نجد أنفسنا هنا غير قادرين على إعداد التوثيق الدقيق، لذلك وما ارغب الاشارة إليه هنا أن المؤسسة، سواء القانونية أو المجتمعية وحتى الرسمية، والتي تعمل بشكل محدد على رصد وتوثيق الانتهاكات التي يتعرض لها الأشخاص ذوي الاعاقه فانه يتوجب عليها قبل الشروع بنشر طاقم من البحث الميداني والطلب منه رصد وتوثيق الانتهاكات فانه يتوجب عليها بداية تأهيل هذا الطاقم من الناحية القانونية لجعله قادرا على تحديد أنواع الانتهاكات وعلى الأقل ربط الانتهاك بقوانين محده مرتبطة بتلك الفئة، ومن ثم يجب عليها العمل جيدا على تدريب الطاقم على مختلف أساليب واليات رصد وتوثيق الانتهاكات ووضع معيقات ومشاكل التوثيق التي ستواجهه الطاقم خلال العمل الميداني على طاولة النقاش ومحاولة إيجاد الحلول العملية للخروج في نهاية المطاف بتوثيق قانوني ودقيق وموضوعي وحيادي يساعد على وضع حد لما يتعرض له الأشخاص ذوي الاعاقه من انتهاكات وممارسات للرقى بهذه الفئة ودمجها في المجتمع ومحاسبة ومسائله المسؤولين عن تلك الانتهاكات التي يتعرض لها الأشخاص ذوي الاعاقه.